Sporting the role of internal control systems with social control to prevent administrative and financial corruption

Dr.Ghazi Abdulazez Sulaiman — **Ass. Prof.** — **Norethrn university Technical Institute of Kirkuk**

Mazin Noamanman — **CPA** — **Ministry of Municipali Directorate of Muni. Of Kirkuk**

Waleed Latif Nida — **CPA** — **Federal Board of Supreme Audit**

Abstract

The internal control system includes a set of rules, policies and procedures implemented by the management of the organization to provide reasonable assurance for reliable financial reports, in order to accomplish the operations efficiently and effectively, and to comply with applicable laws and regulations. The research also addressed the financial and administrative corruption in concept and the importance of the fight against corruption and methods of control.

But if the internal control system, although its strength is unable to protect the organization's resources in the Iraqi environment today for many reasons, but we are entitled to to ask can the social control to support the systems of internal control? What is the type of social control which we mean? What is the libertarian theory? what are the means and methods through which to achieve social control? The position of the Islamic religion and social control? How can civil society organizations to support the internal control systems to reduce the administrative and financial corruption, or at least minimize its effects? The research has reached a set of conclusions and the most; The Social Control are required for all state departments, small or large, bearing in mind the many of the objectives it seeks to attain them.

It also concluded a set of recommendations was in the forefront The adoption of electronic management system by linking the various ministries and departments of the government bodies to ensure better management and more effective through the governmental mail and delivery speed of access auditors transactions as quickly as possible.

Key Words:Internal control system, Social control, Administration & Financial corrpution

دعم دور نظم الرقابة الداخلية بالرقابة الاجتماعية للحد من الفساد االاداري والمالي

د.غازي عبدالعزيز سليمان — **أستاذ مساعد** — **المعهد التقني/ كركوك**

مازن نعمان عبدالرزاق — **المحاسب القانوني** — **وزارة البلديات والاشغال/ مديرية بلديات كركوك**

وليد لطيف ندا — **المحاسب القانوني** — **ديوان الرقابة المالية الاتحادي**

الملخص

نظام الرقابة الداخلية يشمل مجموعة من القواعد والسياسات والاجراءات تنفذها إدارة المنظمة لتوفير ضمان معقول للحصول على تقارير مالية موثوق بها، ولانجاز العمليات بكفاءة وفاعلية، والالتزام بالقوانين واللوائح السارية. كما تناول البحث الفساد الاداري والمالي من حيث المفهوم واهمية مكافحة الفساد وطرق المكافحة. ولكن اذا كان نظام الرقابة الداخلية رغم قوته غير قادر على حماية موارد الدولة في البيئة العراقية اليوم لاسباب عديدة، الا يحق لنا أن نتساءل : هل يمكن للرقابة الاجتماعية ان تدعم نظم الرقابة الداخلية ؟ ثم ما هو نوع الرقابة الاجتماعية الذي نعنيه ؟ وما هي نظرياتها ؟ وما هي الوسائل والأساليب التي تتحقق من خلالها الرقابة الاجتماعية ؟ وما موقف الدين الإسلامي من الرقابة الاجتماعية ؟ وكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تدعم نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد الاداري والمالي، او على الاقل التقليل من آثاره؟

لقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها؛ ان الرقابة الاجتماعية مطلوبة لجميع دوائر الدولة الصغيرة منها أو الكبيرة التي تضع نصب عينيها العديد من الاهداف التي تسعى لبلوغها.

كما وخلص الى مجموعة من التوصيات كان في مقدمتها؛ تبني نظام الادارة الالكترونية من خلال ربط مختلف الوزارات واقسام الاجهزة الحكومية لضمان ادارة افضل واكثر فاعلية من خلال سرعة وصول البريد الحكومي وانجاز معاملات المراجعين بالسرعة الممكنة.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، الرقابة الاجتماعية، الفساد الاداري والمالي.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية الظاهرة التي يتناولها انها ظاهرة الفساد المالي والاداري التي تفاقمت بالشكل الذي ضربت اطنابها في مفاصل دوائر الدولة فاثرت على الاقتصاد العراقي وشلت قدراته فتوقفت عجلة التنمية الاقتصادية ، لابل تراجع اقتصادنا بفعل تلاشي اموال طائلة لم يعرف مصيرها لحد اليوم. فالبحث جاء اسهامة متواضعة مقترحا دعما لنظم الرقابة الداخلية التي تعد احدى الادوات المهمة لحماية المال العام في ظروف العمل الطبيعية ، الا انها لم تعد كذلك في بلد مثل العراق كتب عليه ان يخوض عدة حروب كلفت ميزانيته اموالاً طائلة.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1-وصف أهمية برامج الرقابة الداخلية، و2- تحديد أساليب الرقابة الداخلية الفعالة، و3- توضيح مفهوم واهمية الرقابة الاجتماعية، و 4- توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم انظمة الرقابة الداخلية من اجل تعزيز دور تلك الانظمة.

ثانياً: مشكلة البحث: تلعب نظم الرقابة الداخلية دورا متميزا لحماية المال العام في دوائر الدولة وضمان انتاج معلومات محاسبية موثوق بها وتحقيق الالتزام باللوائح والقوانين والانظمة مما يضمن معه تحقيق الكفاءة والفاعلية في الاداء. ولان تطبيق هذه النظم تقع على عاتق البشر ولان هؤلاء البشر عرضة للضغوط المتنوعة سيما وان البيئة التي يعملون بها تمتاز بنوع من عدم الاستقرار مما يستلزم تعزيز هذه النظم برقابة اجتماعية تساهم في تعزيز الدور الذي تؤديه، عليه يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

1- الى اي مدى يمكن لمديري الدوائر الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في بيئته الحالية في العراق لحماية موارد الدولة؟

2- الى اي مدى يمكن للرقابة الاجتماعية متمثلة بمؤسسات المجتمع المدني ان تعزز من دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة وحماية مواردها ؟

ثالثاً: فرضية البحث: يرتكز البحث على فرضية مفادها " يتعزز دور نظم الرقابة الداخلية في بيئتها الحالية في دوائر الدولة في العراق لحماية مواردها من الفساد الاداري و المالي من خلال دعمها بالرقابة الاجتماعية ".

المبحث الثاني: التأصيل النظري للبحث

المقدمة

يعد الفساد الاداري والمالي نوع من انواع الارهاب إذ انه يضرب اطنابه في جميع القطاعات الاقتصادية فيشل حركة اقتصاد البلدان التي يستشري فيها، وبسبب الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها العراق امست النظم الرقابية عاجزة عن الايفاء بمتطلبات حماية موارد البلد ولما كان للردع الذاتي والدين والتنشئة والقيم وغيرها من وسائل الرقابة الاجتماعية دورا في تعزيز دور نظم الرقابة الداخلية فقد تم اختيار موضوع البحث. نسأله تعالى ان نكون قد وفقنا في عرضنا لهذا الموضوع الحيوي.

اولاً: مفهوم الرقابة الداخلية: ان مفهوم الرقابة الداخلية قد تطور نتيجة لعوامل عدة كان من أهمها كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها ، وتفويض السلطات والمسؤوليات إلىالإدارات الفرعية في المنظمة ، فضلاً عن حاجة الإدارة والجهات الخارجية الى بيانات دقيقة لأوجه نشاط المنظمة وكذلك التطور الكبير الذي حصل في إجراءات التدقيق ، اذ تحولت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية الى التدقيق الاختباري معتمداً على أسلوب العينات الإحصائية. (عبد الله ،2004، 228) كما مرُ مفهوم الرقابة الداخلية بالعديد من التطورات التي أثرت في صياغة العديد من التعريفات استجابة للتطورات الحاصلة في مهنة التدقيق (AICPA , 2001 :276)

فقدعرف معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (IIA) نظام الرقابة الداخلية بأنه " كل ما تضعه او تتبعه الوحدة من قوانين وأنظمة ولوائح وضوابط وإجراءات وأساليب والتي يجب ان تشمل (الخطة التنظيمية وكل الأساليب والإجراءات والطرق والمقاييس) التي تتبعها الوحدة بقصد حماية أصولها ومنع الغش والخطأ ، وضمان صحة واكتمال ودقة وسلامة السجلات المحاسبية ، وضمان دقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وزيادة الثقة في الاعتماد عليها وضمان تحقيق كفاءة العمليات ، والعمل على التشجيع والالتزام بالسياسات المقررة وتنفيذ الخطط الموضوعة ، وتحقيق الأهداف الكلية والفرعية " (الوردات،2014 : 316)

مما سبق عرضه يمكننا القول انه على الرغم من اختلاف التعاريف عن بعضها البعض في النص ، إلا إنها تؤدي نفس المفهوم والمضمون ، كما يلاحظ وجود العديد من النقاط المشتركة التي ركزت عليها وهي:-

1- ان الرقابة الداخلية ما هي إلا مجموعة من الأنظمة والخطط والتعليمات الموضوعة مسبقاً من قبل الجهات ذات العلاقة لحماية موجوداتها والتأكد من حسن سير عملياتها التشغيلية.

2- التأكد من أن العمل يسير وفق اللوائح والأنظمة والمعايير المحددة مسبقاً، ثم العمل على تصحيح الانحرافات السلبية ان وجدت ، ودعم الانحرافات الايجابية عن تلك المعايير.

3- التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة ، وان تلك الموارد استغلت وفق ما تم تحديده مسبقاً.

4- إن المنظمات على اختلاف أنواعها ومسمياتها لا تستطيع الاستغناء عن الرقابة الداخلية من اجل تحقيق أهدافها.

ثانياً:أهمية نظام الرقابة الداخلية:

إن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية تأتي نتيجة ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة في الوحدات الاقتصادية أدىإلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية ، ومن بين هذه الأسباب نجد ما يلي: (Pickett , 2005 : 86)

أ- كبر حجم الوحدات وانفصال الملكية عن الإدارة.

ب- تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق اختباري على أساس ألعينات

ج-حاجة الوحدةإلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن انجاز خطط موضوعة مسبقاً وفق الامكانات ألمتاحة لديها.

د-حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن الوحدة خاصة الدولة ، لاتخاذ القرارات المناسبة بشان الضرائب ، وأهداف التخطيط على المستوى الوطني.

هـ-الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل اوجب توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات .

تنبع أهمية الرقابة من كونها الأداة التي تساعد على تحقيق أهداف الوحدة، بحيث تقوم بالربط الوثيق بين الوسائل والغايات من خلال توحيد الجهود وتنسيقها نحو تحقيق الأهداف التنظيمية البعيدة والقريبة ، وتهدف الإجراءات الرقابية إلى التأكد من صحة الإجراءاتالإدارية والمالية ومسايرتها لمختلف الخطط والسياسات العليا ، كما تساعد الرقابة في تقييم الأداء الفردي

والتنظيمي من النواحي السلوكية والفنية وتعمل على تعزيز قدرات المديرين في اتخاذ القرارات من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط والمعايير (العوالمة، 1993، 63)

ويجب ان تزيد منافع نظام الرقابة الداخلية عن التكاليف المرتبط بها، اذ يتم اختيار عناصر الرقابة عن طريق مقارنة تكلفتها مع المنافع المتوقعة منها ويعد من منافع نظام الرقابة الداخلية للإدارة ولكنه ليس أهمها على الإطلاق، تخفيض تكلفة التدقيق عند تقييم نظام الرقابة الداخلية على إنها تتسم بالجودة او الامتيازات بما يؤدي الى تخفيض مخاطر الرقابة ، ويرجع السبب الأساسي من وضع نظام الرقابة الداخلية لأية وحدة الى مساعدتها في الحد من عمليات الغش والفساد الإداري فضلا عن المنافع الأخرى التي تقدمها الرقابة الداخلية اذ أشارتإحدى الدراسات التي قدمت من شركة (KPMG) الهولندية لعام (1995) من أن52% من عمليات الغش والفساد الإداري تم اكتشافها عن طريق نظام الرقابة الداخلية (Arens & Loebbeck, 2009, 378)

والشكل الآتي يوضح اهمية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الاخطاء والفساد الاداري:

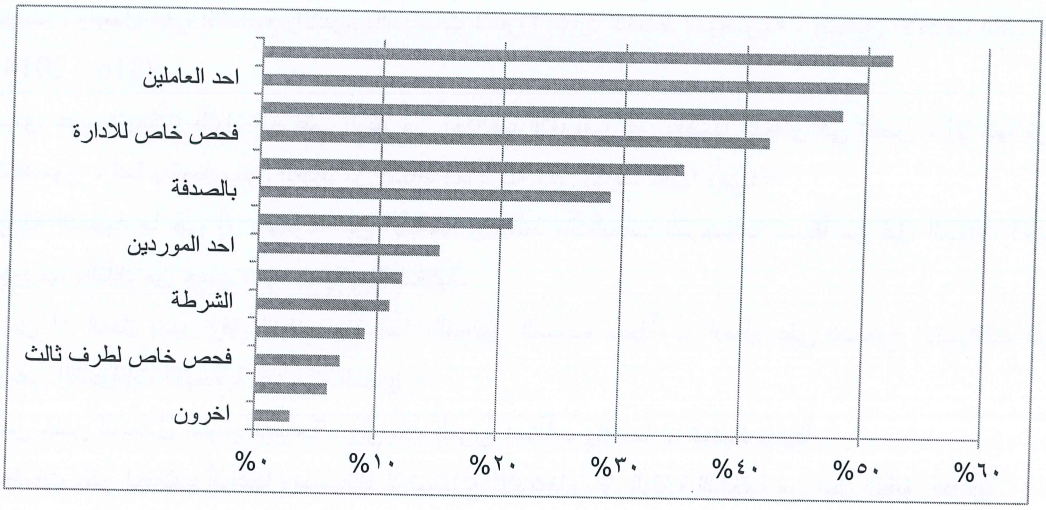

شكل نظام الرقابة الداخلية أهم مصدر لاكتشاف الأخطاء والفساد الإداري
Source: (Arens & Loebbeck, 2009: 280)

من الشكل أعلاه يتضح بان أكثر من 52% من الأخطاء تكتشف عن طريق نظام الرقابة الداخلية مما يعطي أهمية لنظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيره المباشر في الكشف عن العديد من عمليات الأخطاء والغش والاختلاس لذلك فان نظام الرقابة الداخلية الجيد يمنع وقوع الكثير من الاختلاسات بأكثر مما يكتشفه المدققون الأكفاء.

ويرى الباحثون إن نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية يمتاز بأهمية كبيرة كونها تنعكس على مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين ، اذ ان المواطنين لا يستطيعون تقدير تكلفة الخدمات التي تقدم إليهم، لذلك تبقى الرقابة والضبط الداخلي العنصرين الأساسيين في الحكم على جودة الخدمات المقدمة إليهم.

ثالثاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية: يرجع السبب في وضع نظام للرقابة في منظمة ما إلى مساعدتها على تحقيق أهدافها، ويحتوي النظام على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها للإعداد بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للمنظمة سوف يتم تحقيقها . (Arens & Loebbeck, 2009: 378)

وهناك العديد من الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويمكن حصرها بالآتي :-
(الذهبي، 2007، 21)، (الخفاجي، 2009، 24)

1- حماية الأصول: وهو من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية ، وان عدم وجود نظام كفوء للرقابة قد يعرض موجودات المنظمة لكثير من المخاطر مثل السرقة والضياع .

2- الالتزام بالتشريعات والسياسات والإجراءات المرسومة: تهدف الرقابة الداخلية في هذا المجال إلى التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الموضوعة الداخلية منها والخارجية وكشف وبيان أي مخالفة او انحراف مع تشخيص أسباب وقوعها ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها وتصحيحها.

3- دقة البيانات الإحصائية ودرجة الاعتماد عليها: ويعني إن تكون المعلومات كاملة وواضحة وان تعكس وضع الوحدة الحقيقي ، وان يتم تقديم هذه المعلومات بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب.

3- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية: يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسة لإدارة الوحدة اذ يمكن للرقابة الداخلية المعتمدة أن تلعب دورها في هذا المجال عن طريق تحقيق العلاقة بين المدخلات والتشغيل والمخرجات.

والجدول الآتي يوضح مقارنة لأهداف نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر الهيئات والمعاهد العالمية .

جدول لأهداف نظام الرقابة الداخلية من وجهات نظر مختلف الهيئات والمعاهد العالمي

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1949 (AICPA)	الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين 1977 (FEAC)	معهد المحاسبين القانونيين بانكلترا ويلز 1978 (ICAEW)	معهد المدققين الداخليين بأمريكا 1978 (IIA)
الأهداف	الأهداف	الأهداف	الأهداف
1-حماية :- -الأصول بأنواعها -ضبط الدقة والثقة في البيانات المحاسبية	1-ضمان المحافظة على :- -الأصول بأنواعها -نوعية المعلومات	1- حماية :- -الأصول بأنواعها -ضبط الدقة في البيانات المحاسبية	1-الحماية الكاملة : -الأصول بأنواعها -تكامل البيانات وملائمتها
1-تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً	1- تطبيق التعليمات الإدارية	1-احترام السياسات الإدارية	2-احترام السياسات الإدارية والخطط والإجراءات والقوانين والتنظيمات
1-الارتقاء بالكفاية الإنتاجية .	3-تدعيم الإدارة وتحسين أدائها	1-توجيه سائر العمليات بالصفة المطلوبة	3-الاستخدام الاقتصادي والفاعل للموارد
	4-المحافظة على استمرارية الوحدة		4-تحقيق الأهداف المرتبطة بكل نشاط وبرامج

المصدر :الطبقجلي ، 2008 : 90

يلاحظ من الجدول أعلاه ان هناك تشابهاً في أهداف نظام الرقابة الداخلية المعد من قبل الهيئات أعلاه بخلاف هدف – المحافظة على استمرارية الوحدة ، التي أشارتإليها الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين (FEAC)، فضلاً عن هدف تحقيق الأهداف المرتبطة بكل نشاط وبرنامج، التي أشار إليها معهد المدققين الداخلين بأمريكا (IIA).

ويرى الباحثون انَ توزيع الصلاحيات في مجال تقديم الخدمات يهدف الى تحقيق اقل كلفة ممكنة او أعلى مستوى من الإيرادات مع عدم إغفال الجودة، كما ان تبني نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الى تحسين سمعة المنظمة والى زيادة الاستثمارات وتحسين ثقة المواطنين.

رابعاً: أنواع الرقابة الداخلية: قسم دليل التدقيق رقم (4) (عام 2000)الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي أنواع الرقابة الداخلية إلى :-

1- الرقابة المحاسبية	Accounting control
2- الرقابة الإدارية	Administrative control
3- نظام الضبط الداخلي	Internal check system
4- جهاز التدقيق الداخلي	Internal Audit department

خامساً: الانتقادات التي وجهت الى نظام الرقابة الداخلية: رغم الاهمية الكبيرة التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية والاثار الايجابية الناتجة جراء تطبيقها داخل الوحدات الاقتصادية، الا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه له ومنها: (محمود واخرون، 2011 : 163)

1-الاقتصار فقط على أسلوب الترهيب وما ينتج عنه من فرض عقوبات شديدة والتي قد تسبب الاحباط لدى العاملين، وغض النظر عن المكافآت التشجيعية التي لها دور هام في تحسين الاداء إذ يمكن التغلب على ذلك من خلال العدول أو تخفيف العقوبات وكل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على معنويات الافراد ونشر قواعد السلوك المهني و ثقافة التعاون المشترك، واستخدام أسلوب الترغيب من خلال إدخال نظام الحوافز.

2-الصعوبة والتعقيد في بعض الاجراءات الخاصة للقيام بالعمل الرقابي مما يسبب الاحباط والنفور من قبل المنفذين لها، وللتغلب على ذلك من خلال الالتزام بالموضوعية والبساطة عند وضع المعايير والاجراءات واعتماد النظام اللامركزي بذلك.

3-ضعف الكفاءة في نظام الاتصال وعدم الاهتمام بمقترحات العاملين وآراءهم، وللتغلب على هذا الانتقاد يجب العمل على تحسين نظام الاتصال وتوسيع قاعدة التعاون المشترك من خلال المناقشات وتبادل المقترحات والآراء قبل البدء بتطبيق الرقابة.

4-التحيز وعدم الموضوعية واعتماد المحسوبية في عملية اختيار الافراد المسؤولين عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية مما يضفي الضبابية في العملية الرقابية، لذلك يجب الاعتماد على المهنية والمؤهل والكفاءة في اختيار المدراء للقيام بإدارة هذا النظام الذي يعتبر الدعامة الاساسية للوحدة.

المبحث الثالث: الفساد الاداري والمالي

اولاً: مفهوم الفساد: الفساد لغةً: الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ولقد ورد مصطلح الفساد اكثر من 23 مرة في العديد من سور القران الكريم ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية41) أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا

فساداً) (سورة القصص الآية83) أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية33)

نرى مما سبق ان الله عز وجل صنف الفساد بعده صفة ذميمة وشدد على تحريمه على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.(مليكة،2013 :7)

وعرف الفساد من قبل " فريد بأنه سوء استغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أومن العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص أو الحكومة(فريد،2001 : 224). **الفساد المالي:** تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل فقد تمثل مشكلة قديمة منذ أن استخلف الله الانسان في الارض، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان وتحد من عملية التطور في عدة مجالات و على المستويين العام والخاص لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها الا من خلال تظافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة معالجتها بصورة جذرية (صبحي، 2015: 11)

عليه يمكننا القول ان الفساد المالي يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية للدولة. ومن مظاهر الفساد المالي؛ الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية ... وغيرها.

الفساد الاداري: يعرف الفساد الإداري بأنه انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم ، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي، وهو يسبق الفساد المالي و يمثل نتيجة حتمية له. (الوائلي، 2006)

والفساد الإداري يتعلق بالمخالفات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد ألفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار، ويظهر بعدة صيغ منها الانحراف الأخلاقي لبعض المسؤولين، فهناك انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل بعض من يتولى مسؤولية في حالة اتخاذه قرارات مرتبطة باستغلال الموارد ومنها صيغة الرشا، والاختلاس، والغش، والتهرب الضريبي، وبيع أو تأجير أملاك الدولة، لتحقيق مصالح شخصية، شيوع ظاهرة ضعف القدرات الإدارية والعلمية لدى القيادات الإدارية النافذة بسبب الابتعاد عن الأسس الموضوعية في الاختيار والتعيين وإسناد الأدوار إلى غير أهلها .... وغيرها من مظاهر الفساد.

ثانياً: اهمية مكافحة الفساد: تكتسب عملية مكافحة الفساد في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge Based Economy قدرا كبيرا من الاهمية وحظيت بالدعم والتاييد الواسع، وتتعاون المنظمات التي لها تقديرها واحترامها للتباحث بشان

مكافحتها في مختلف بلدان العالم ، ولذلك اضحت مكافحة الفساد كظاهرة عالمية من اهم القضايا المثارة حاليا للاسباب الآتية: (www.ifac.org)

1-علاقة الفساد بتمويل الإرهاب وتشجيع منظمات العنف.

2- تعدد مجالات الفساد التي يتم الكشف عنها في مختلف دول العالم التي تزداد بشكل مطرد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية International Transparency Organization (ITO) عام 2003.

3-ارتفاع مستوى الفساد يجعل السياسات العامة عديمة الجدوى وبالتالي تحويل الاستثمار والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المسارات الإنتاجية لتتجه نحو أنشطة سرية تدر عائدات مالية مرتفعة.

4-حاجة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.

5-أن أغلب حكومات العالم قد وضعت قوانين أو في طريقها لوضع قوانين لمطالبة كافة المنظمات الحكومية وغيرها بمكافحة الفساد.

6-إن أغلب الحكومات التي وضعت القوانين ستطلب من المنظمات المختلفة وضع برامج لمتابعة الالتزام بهذه القوانين واختبار مدى مكافحة الفساد وخصوصاً المنظمات الحكومية.

ثالثاً: طرق مكافحة الفساد: على الرغم من التطورات المهنية والتقنية الهائلة التي دعمت مهنة التدقيق على مستوى العالم خصوصاً في ظل الجهود المبذولة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA ومكتب المحاسب العام GAO و معهد المدققين الداخليين IIA في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، إلا أن مهنة التدقيق لم تواجه مع بداية الألفية الثالثة بمثل ما واجهته من حالة عدم اتزان وضعف وتدهور نتيجة لسلسلة الفضائح المالية والمحاسبية التي أصابت العديد من كبريات الشركات العالمية، والتي كشفت النقاب عن حجم الفساد المختلط بين القطاعين الحكومي والخاص وتورط قادة سياسيين، وعدم الشفافية المنتشرين في أوساط المال العالمية، وعن توجيه الأدب المحاسبي للمزيد من الاهتمام بدراسة أسباب الفساد وكيفية مكافحته.

وفي اطار مكافحة الفساد كظاهرة عالمية فقد اعدت هيئة الامم المتحدة مشروع اتفاقية دولية بهذا الخصوص ، إذ تشير المادة الاولى الى ان اغراض الاتفاقية الدولية هي: (علم الدين، 2004: 47)

1-ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة اكفأ وانفع.

2-ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات.

3-تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

وعلى الجانب الأخر نجد أن الدول العربية تقوم بجهود حثيثة لمكافحة الفساد على كافة المستويات لمواجهة تمويل عجز الموازنة العامة الناتج عن انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات عن طريق تحديث التشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية، وتطوير سياسات التصحيح/ الإصلاح الاقتصادي وقد كان موضوع مكافحة الفساد من أهم التكليفات للحكومات الجديدة فى العديد من الدول العربية نظراً لتأثيره على السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار، وعلى تطوير قطاعات التعليم والصحة والعدالة وغيرها، كما عقدت ونظمت العديد من المؤتمرات والندوات، ولكنها تركزت حول التشريعات والآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفساد.

رابعاً: واقع الفساد المالي والاداري في العراق: لما كان الفساد ظاهرة تصيب المجتمعات بعامة، فأنها تظهر إذا ما وجدت البيئة الملائمة الخصبة ، فقد نمت وترعرعت وتفشت في العراق قبل و بعد العام 2003 ، دلالة ذلك تقارير منظمة الشفافية الدولية فقد

أوردت إشارة تفيد بان العراق منذ عام 2004 يعد ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم، وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عامة وليست ظاهرة تختص ببلد ما دون غيره، كذلك ليس هي سمة لمرحلة معينة، لكن تشخيص هذه الحالة في العراق اشر صعوبة مقارنتها بأية صيغة زمانية ومكانية أخرى. وبسبب الوضع الحالي في العراق أصبحت أكثر الإدارات في العراق – وخاصة العليا– جل اهتمامها هو الانتفاع من المنصب وما يدره من رواتب وامتيازات ضخمة ومخصصات منصب، والسفر والإيفاد للخارج، والاستفادة من عقود الشراء والتجهيز مع الشركات الأجنبية، لذلك أصبح المنصب بذاته هدفا وهما لمقتنصي الفرص وشغلهم الشاغل خاصة أيام الانتخابات وحتى عمليات شراء المناصب، وهذا ماوقع فيه العراق بعد الاحتلال، فلم يعد إثبات القدرات القيادية للشخص أو السعي لخدمة البلد المعيار الأهم، بل أصبح الثراء وجمع الأموال وتهريبها إلى الخارج وشراء العقارات في دول الجوار هو ما يمكن تلمسه في عراق اليوم. (المعموري و صالح، 2006: 71)

خامساً: طرق مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق: تحرص الدولة على إصلاح أوضاع الفساد الإداري والمالي في كافة مؤسساتها وان من أهم الاستراتيجيات التي تتطلبها معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي تؤدي الى الحد منها الآتي:–

1– المعالجة السياسية والقانونية للفساد في العراق: ومنها نذكر الآتي:

أ–حشد السياسات الملائمة لاجتثاث الفساد السياسي والإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والسياسية.

ب–العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من موظفي القطاع العام والخاص، والتشدد في تطبيق إحكام القانون بحق المخالفين بالنظام العام.

ج–ردم الهوة التي تفصل بين الإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية ، والتي تجعل من القاعدة استثناء ، ومن الاستثناء قاعدة ، وكلما اتسعت هذه الهوة اتسع معها الفساد والعكس صحيح.

د–تحديث القوانين والتحقق من دقة القرارات الإدارية وتطوير منظومة المسائلة لتحسين الخدمات الحكومية والحد من ممارسات الفساد.

هـ–تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات كافة، وتطوير القدرات القيادية والإدارية الحكومية وتكثيف نشاطها وتخويلها بصلاحيات واسعة من اجل محاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد.

و–رفد هيئة النزاهة بالخبرات والتخصصات المطلوبة لأداء أعمالها وزجهم بدورات في الدول التي لها باع في معالجة الفساد المالي وتوفير الحماية لهم.

ز–تطبيق القانون على الجميع سواء كان مسؤول كبير في الحكومة العراقية أو البرلمان وبما يتعلق بعمليات التفتيش والرقابة على العمليات المالية من هيئة النزاهة، وعدم السماح للتدخل من أي جهة سياسية أو وزير معين لصالح من تثبت بحقهم عمليات تلاعب أو هدر مالي.

2 – المعالجة الاقتصادية للفسادفي العراق: ومن الاجراءات المعتمدة في ذلك الآتي:

أ– التخلص من المشاريع غير الكفوءة وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة .

ب–منح ديوان الرقابة المالية الصلاحيات والإمكانات المطلوبة لأداء عمله في معالجة الفساد وعمليات الهدر والتلاعب المالي وتوفير حمايتهم.

ج–الشروع بتنفيذ المشاريع يتم وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية وليس لاجتهادات المسؤول غير المدروسة.

د–تنفيذ المشاريع من أول مرة بشكل صحيح ويراعى فيها التكامل مع المشاريع الأخرى وأولويات مراحل الانجاز.

هـ–اعتماد الكشوفات المالية والمحاسبية لتوثيق العمليات المالية.

3 – المعالجات الاجتماعية للفساد في العراق: ومن اهم المعالجات في ذلك نذكرالآتي:

أ- وضع استراتيجية أمنية من الحكومة للسيطرة على الأوضاع الأمنية وخفض نفقات الأمن لأعمار البلاد وإنشاء جهاز امني قدير.

ب-التخلي عن المحسوبية بإعطاء المشاريع من خلال وضع إجراءات وسياسات إدارية وقانونية فاعلة وإلزام الجهات المنفذة التقيد بالمعاير والمواصفات الموضوعة ومحاسبة المخالفين.

ج-إعطاء دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية لمحاربة الفساد والهدر المالي.

سادساً: دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي:

من طرق وأساليب نظام الرقابة الداخلية التي تستخدم في تشخيص الفساد الماليالآتي:(الشرع، 2016: 61)

1 –الرقابة المانعة (الوقائية) : إذ تقوم بوضع مجموعة من الاجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد اشكالهِ ومسبباته وآثاره السلبية، ولكن ليس كل الاخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة . .

2-الرقابة الجارية (الكاشفة): هي الطرق والاساليب والاجراءات التي تكون ملازمة للعمليات، ولها تصور كاف عن مجريات الانشطة والاعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشاف الفساد المالي إثناء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث إنها تؤدي إلى عدم الوقوع بالأخطاء والمخالفات المالية، ومن الامثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، واعداد التسويات البنكية وموازين المراجعة الدورية .

3-الرقابة اللاحقة (التصحيحية): تمثل الاجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية التي تعمل على حل المشكلات والاخطاء المكتشفة والمتمثلة بحالات الفساد المالي، وتتضمن عدد من الاجراءات الخاصة بتحديد مسببات تلك الحالات وطرق معالجتها، والعمل على الحد من حدوثها في المستقبل.

سابعاً: الرقابة الاجتماعية:

مفهوم الرقابة الاجتماعية: على الرغم من الاراء المختلفة حول مفهوم الرقابة الاجتماعية ولكنها تتفق جميعاً على سقف أدنى من المفاهيم والاعتبارات التي تشكل الاطار العام للرقابة الاجتماعية ويتمثل هذا السقف في الاتفاق على ان الرقابة الاجتماعية لابد من أن تتمثل بشكل عام بالتزام من قبل الوحدات الاقتصادية تجاه مجتمعاتها بالوفاء بأنشطة معينة تتفق مع القيم وتوقعات ومفاهيم المجتمع وتسهم في حل مشكلاته أو التخفيف من حدتها (مجيد وعبود ،2013, 43).

كما عرفت على أنها جميع المظاهر المادية والمعنوية والطرق والإجراءات والوسائل التي يستخدمها المجتمع لجمع البيانات ومتابعة ومشاهدة سلوك افراده خلال مواقفهم التفاعلية الاجتماعية وبصفة مستمرة بهدف تحقيق اهداف اجتماعية منشودة ومساعدتهم وإرشادهم لتحقيق اهدافهم الفردية ومنع تعارضها مع الاهداف الاجتماعية و اكتشاف المخالفات فور ظهورها وتوجيهها او نقلها الى نظم الضبط الاجتماعي المختصة بها ولها القدرة علي التنبؤ بحدوث الانحراف السلوكى والتربص له .(هيل،2003,176)

ومما سبق فان للرقابة الاجتماعية هدف رئيس تسعى لتحقيقة وهو هدف اجتماعي او فردي له مقاييس معيارية وحد ادنى واعلى لتوصيف الاداء السلوكى المتوقع ومهمتها الاساسية هي مساعدة الفرد وتوجيهه وإرشاده لتحقيق الحد الاعلى من الاداء والمنفعة المترتبة عليه وكذلك اكتشاف جميع محاولات الانحراف السلوكى المخالفة للسلوك المتوقع فور الشروع فيها بهدف علاجها وإعادتها لممارسة نشاطها الاجتماعي. وبذلك فكلما كان نظام المراقبة والضبط الاجتماعي فعال ومتفق مع اهداف الجماعة كلما

قل معدل الانحراف السلوكى للفرد. وفي الواقع، لن يكون هناك مجتمع بدون رقابة اجتماعية، لأن المجتمع لا يستطيع أن يعمل بدون نظام اجتماعي متفق عليه والا فسوف تسود الفوضى ويعم الارباك.

ان الرقابة الاجتماعية مطلوبة لجميع دوائر الدولة الصغيرة منها أو الكبيرة التي تضع نصب عينيها العديد من الاهداف التي تسعى لبلوغها مما يلزمها الموازنة بين عاملين أساسيين هما:(البكري وابي سعيد،2001 :49)

أ- أن تضع درجة من الانسجام والتوافق فيما بين أهدافها وأهداف الافراد العاملين فيها.

ب- أن تضع أهدافها بما ينسجم مع اهداف المجتمع ومدى قبوله لتلك الاهداف إذ ان المنظمة ماهي إلا جزء صغير من المجتمع .

ثامناً: انواع الرقابة الاجتماعية: تميل الرقابة الاجتماعية إلى اتخاذ عدة أشكال ويمكن تصنيفها حسب مصدر تلك الرقابة الى؛ الرقابة الذاتية، الرقابة العائلية، الرقابة المؤسسية الموجهة، الرقابة القيادية، والرقابة الجماهيرية (الشعبية) (قراعة ، 2006)، ألا أننا سنتناول الرقابة الاجتماعية من منظور أكثر عمومية، إذ تندرج الانواع السابقة تحت أحد الشكلين الآتيين كلا حسب مرجعيتها و هما؛ الرقابة غير الرسمية، والرقابة الرسمية.

فالرقابة الاجتماعية الرسمية هي التي يتم إنتاجها وإنفاذها من قبل الدولة (الحكومة) وممثلي الدولة التي تنفذ قوانينها مثل الشرطة والجيش ، وغيرها من المدن والولاية والوكالات الاتحادية.

أما الرقابة الاجتماعية غير الرسمية فهي تشير إلى امتثال الافراد لقواعد المجتمع وقيمه ، واعتماد نظام معتقد معين، يتعلمه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وينفذ هذا الشكل من أشكال الرقابة الاجتماعية من قبل الأسرة ومقدمي الرعاية الأولية والأقران وغيرهم من الشخصيات في السلطة مثل المدربين والمعلمين والزملاء ويتم فرض الرقابة الاجتماعية غير الرسمية عن طريق المكافآت والعقوبات، وغالباً ما تأخذ المكافأة شكل الثناء ولكنها تأخذ أيضا أشكالا مشتركة أخرى، مثل الترقيات في العمل، والشعبية الاجتماعية، والجزاءات المستخدمة لفرض الرقابة الاجتماعية . وهذا النوع من الرقابة الاجتماعية هو الذي سوف نركز عليه في هذا العرض.

تاسعاً: وسائل الرقابة الاجتماعية:

فيما يلي عرض موجز لأهم الوسائل :

1 – الدين : يعد الدين من أهم وأقوى الوسائل الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره فوظيفة الدين هو تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق التضامن الاجتماعي.

إن الدين مؤسسة هامة في المجتمع يقوم بعدة وظائف على المستوى الفردي والجماعي فيرى ادوارد سابير : أن الوظيفة الأساسية للدين هي تزويد الإنسان بهدوء النفس وسلامة العقل، وإحساس بالأمن في عال مليء بالمخاطر والشكوك والأوهام ، ومن الوظائف الهامة الأخرى قيامه بدور فعال في تكامل وتوفق شخصيات الأفراد مع معايير وقيم المجتمع الذي ينتمون إليه . (محمود، 1986، 89)

وقرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية تشكل منهجاً متكاملاً لحياة آمنة مستقرة ، فهناك ضابط ذاتي مصدره داخل النفس الإنسانية إذ تشكل تعاليم الشريعة ضابطاً خلقياً يحاكم الإنسان نفسه إذا أخل بها. أما الضابط الثاني فهو ضابط اجتماعي

مصدره المجتمع، فعندما يكثر تداول أحكام الشريعة على المستوى الاجتماعي تصبح بعض الأحكام أعرافاً ومصطلحات اجتماعية تحدد نوع السلوك المقبول والمرفوض في المجتمع. والضابط الثالث هو ضابط السلطة إذ تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات.(السالم ، 2000, 27). ويمكن تقسيم الضوابط الاجتماعية في الإسلام إلى أربعة مجالات ، تشمل جميع جوانب حياة الفرد وعلاقته بالجماعة ، ويتضمن كل مجال مجموعة من الضوابط ، وهذه المجالات هي؛ العبادات، و المعاملات، والآداب والأخلاق، و العقوبات.

2-القانون: إن القانون هو الآلة الرادعة للتجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع ويعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي لأنه يعبر من خلال بنوده .عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين على حدود المجتمع. (لزامل، بلا، 12)

3 – التربية : إن التربية تمثل ظاهرة اجتماعية إلزامية وضرورة حيوية للجماعة ، إذ يشعر الفرد انه مترابط بنائيا ووظيفيا بالمجتمع وتركز التربية كوسيلة للضبط الاجتماعي على عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه الثقافي لمكوناته المختلفة من أفراد وجماعات وأنماط سلوكية وأنظمة اجتماعية. (الجوهري، 2006 ،276)

ولكي تعمل التربية على تعديل السلوك يجب أن تقوم بوظيفة أخرى وهي غرس القيم والمبادئ باعتبارها مصدر للضبط الاجتماعي وتنظم السلوك بتلقين الفرد توقعات المجتمع السلوكية، عبر وسائط التربية عامة والتعليم الرسمي خاصة.

4 – العرف: العرف ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس، وهم يشعرون ان هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة وقيمها، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة.

وهناك من حددها بخمسة عشر وسيلة هي؛ الرأي العام، التقاليد، الشخصية، القانون، دين الجماعة، التراث، المعتقدات، المثل العليا، القيم الاجتماعية، الإيحاء الاجتماعي، الشعائر والطقوس، الأساطير والأوهام، التربية، الفن، والأخلاق (سليم، 1985، 25).

اما وكالات الرقابة الاجتماعية فقد حددت بالآتي؛ الاسرة، والدولة، والمؤسسات التعليمية، الحي، الرأي العام، الصحافة، المنظمات الاقتصادية، مواقع التواصل الاجتماعي. (yourarticalelibrary.com 2016)

عاشراً: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: أصبح الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزءاً لايتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ ألا انه يمكن حصر هذه الظاهرة (العابرة للقارات) الموجودة ابداً في نسيج المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربتها من خلال خلق الاطر القانونية والمؤسسية الفعالة التي تشكل منظومة متكاملة لمناوأة الفساد الاداري والحد من تاثيره السلبي في التنمية وتقدم الشعوب (العطار ،2001، 9-12).

وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني العالمية فإن منظمة الشفافية العالمية قد باتت اليوم حاضرةً بقوة ،وصحيح أن فكرتها ولدت داخل البنك الدولي إلا أن عملية مأسستها ودفعها تمت بدفع من المجتمع المدني العالمي لاسيما من المؤسسات المناهضة للفساد الاداري، لتصبح مراصد الشفافية والنزاهة اليوم في صلب تكوينات مؤسسات المجتمع المدني .وتقوم منظمة الشفافية العالمية "Transparency International" باصدار دليل سنوى للفساد يوضح هذا الدليل درجة الفساد في دول العالم

(سوليفان وشكولنكوف، 11:2005-20) . وتجدر الاشارة الى ان منظمة الشفافية العالمية أصدرت في شهر آذار 2017 تقريرها السنوي لمؤشر مدركات الفساد لعام 2016، ورصدت زيادة الفساد في الدول العربية ، كما رأت أن صعود التيارات الشعبوية في العالم يهدد جهود محاربة الفساد.

وقالت المنظمة في تحليلها للعالم العربي الصادر ضمن التقرير، إن غالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات (تقييم الشفافية بالنقاط)، "اذ إن 90% من هذه الدول حققت أقل من (50) نقطة، وبقيت كل من دولة الإمارات ودولة قطر- رغم تراجعهما- فوق المعدل .

وأظهر التقرير أيضا أن ستة من أكثر عشر دول فسادا (في العالم) هي من المنطقة العربية (سوريا والعراق والصومال والسودان واليمن وليبيا) بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب.

وفي جانب اخر لاهتمام منظمات المجتمع المدني في معالجة الفساد الاداري والمالي هو اقامة الندوات والمؤتمرات ،فقد عقدت ندوتين اقليميتين معنيتين بمكافحة الفساد الاداري والمالي وتعزيز النزاهة بمبادرة من منظمات دولية ،الاولى منهما في مدينة مرسيليا في (26-27) مايو من عام 2005 برعاية البنك الدولي ودعي اليها ناشطون وممثلوا منظمات تعنى بمكافحة الفساد الاداري والمالي في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .ودار الحوار حول الاصلاحات المطلوب اجرائها في الهياكل الادارية والتنظيمية. اما الندوة الثانية فعقدت في القاهرة بمبادرة من برنامج الامم المتحدة الانمائي في (15-16) يونيو من نفس العام ودارت حول (الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد) والتي كانت قد اقرت من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في (2003/10/13). ويشمل تعريف الاتفاقية الدولية للفساد ما هو إجرائي ملموس في ظاهرة الفساد من الرشوة بجميع أشكالها والاختلاسات، واستغلال النفوذ أو الوظيفة ،والإثراء غير المشروع ،وغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة ،وإخفاء الممتلكات الناتجة عن الفساد وهو ما يتخطى تعريف البنك الدولي للفساد ليقترب أكثر من تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الذي يشمل فساد القطاع الخاص. لكن اتفاقية الأمم المتحدة نفسها لم توضع حتى الآن موضع التنفيذ كما أن هناك تقصيراً كبيراً في إعادة بناء القوانين الوطنية وتكييفها مع القوانين العالمية الجديدة، إذ تستفيد شبكات الجريمة المنظّمة بشكل فعال من هذا التباين في القوانين، لاسيما أن معظم هذه القوانين لا تلحظ تلك الأساليب الجديدة المتعلقة بما تتيحه عملية العولمة. (قدوري، 2008: 12)

مهما يكن من التعقيدات الظاهرة فإن مكافحة الفساد قد باتت اليوم في صلب "الأجندة" العالمية التي يضطلع فيها المجتمع المدني العالمي بدور أساسي في تمثيل عين الرأي العام في مواجهة الفساد كون الاجراءات والمؤشرات التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في تمييز الفساد تكون من مصادر رسمية وغير رسمية ولا تتطلب ذلك الكم من الادلة والتوثيق فضلاً عن حرية وسهولة انتقال المعلومات كما ان شيوع ظاهرة الفساد يكون غالبا مصحوب بفساد المؤسسات الرسمية التي من شأنها محاربة الفساد أو تقييد دورها في ممارسة نشاطها وهناك نشاطات عدة على مستوى مؤسسات المجتمع المدني العراقية يكون لها اكبر الاثر في الحرب على الفساد بالنظر الى ما تقوم به من بحوث ودراسات ميدانية حول الفساد فضلاً عن المساعدات الفنية التي تقدمها للدولة في الحد من الفساد .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات: من العرض المتقدم يمكن الوصول إلى الحقائق الآتية:

1-ان نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا الهيكل التنظيمي والوسائل والاجراءات والخطط والتعليمات الموضوعة مسبقاً من قبل الجهات ذات العلاقة لحماية موجوداتها والتأكد من حسن سير عملياتها التشغيلية.

2-تهدف الرقابة الداخلية في هذا المجال إلى التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الموضوعة الداخلية منها والخارجية وكشف وبيان أي مخالفة او انحراف مع تشخيص أسباب وقوعها ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها وتصحيحها، والارتقاء بالكفاءة الانتاجية.

3-الفساد ليس ظاهرة جديدة ولا الاقتراحات الخاصة بالتعامل معه فهو يعد استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، وهذا المكسب الخاص أحد الجرائم الاقتصادية من هذا المفهوم يمكن القول أن جرائم الفساد تنطوي دائما على جرائم مالية لها صور مختلفة مثل السرقة والاختلاس والرشوة والتهريب وغير ذلك من المسميات.

4- تؤثر جرائم الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بسبب السوق السوداء والإفراط في التشريعات، ولكنها تعود بصفة أساسية إلى تدهور الأحوال الاقتصادية وتدهور القيم الاجتماعية وتزايد فرص الغش والتدليس بفعل التقدم التكنولوجي مثل الإنترنت والتحويلات المالية الدولية الإلكترونية.

5- تلعب الرقابة الاجتماعية من خلال وسائلها المتمثلة بالدين والاعراف والتربية والقوانين في دعم نظم الرقابة الداخلية.

6-لمنظمات المجتمع المدني دورا بارزا ومهما في تعزيز جانب الرقابة الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات: وقد توصل البحث الى عدد من التوصيات نجملها بالآتي:

1-ضرورة انشاء نظم رقابة داخلية في جميع دوائر الدولة وشركات القطاع الخاص، وتفعيل الانظمة الموجودة حاليا.

2-ان يكون دور الحكومة حاسما في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على ايدي الفاسدين وعدم التهاون معهم واسترداد المبالغ المختلسة مهما كانت صفة المختلس.

3-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في الحد من الاثار المدمرة للفساد بكل اشكاله.

4-تضمين المناهج الدراسية الى توضيح اهمية الاخلاق والقيم الاجتماعية الجيدة وضرورة تبنيها.

5-تفعيل دور معلمي ومدرسي مواد التربية الاسلامية ورجال الدين لتوضيح مساوئ الفساد وموقف الدين من ذلك.

6-تبني نظام الادارة الالكترونية من خلال ربط مختلف الوزارات واقسام الاجهزة الحكومية لضمان ادارة افضل واكثر فاعلية من خلال سرعة وصول البريد الحكومي وانجاز معاملات المراجعين بالسرعة الممكنة.

Sources

The Holy Quran
1- Abdulla, K. Ameen ***"Auditing Theory & Practice"*** Dar Wael Publishing & distribution, Amman, Jordan, 2004.
2- Alamaldeen, M. ***"On the UN. Convention against corruption,1"*** Al-Ahram Economic Journal, No. 1848, Cairo, Egypt, 7 June, 2004.
3- AL-Awalma, N. Adulhafth ***"Management of public institutions, theoretical foundations & their applications in Jordan"*** Zahran publishing & distribution, 1993.
4- AL-Attar, R. ***"Human Rights Violations in Iraq"*** 1st ed. , Iraqi society for Human Rights, 2001.
5- Alvin, A. Arens & James, K.Loebbek" **Auditing: an integrated Approach**" Dar- almereek publishing, Riyadh, Saudi Arabia, 2009.
6- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 2001.

7- AL-Bakri, T. & Aubi ,S. " ***Managers' Recognizing of the concept of social responsibility"*** The Arab Journal of Management, June1, 2009.

8- Fareed, M." ***Corruption Theory Vision***" Journal of International Politics, Cairo, Egypt, Jan., 2001.

9- International Federations of Accountants ***"Anti-Money Laundering"*** 2nd Edition, www.ifac.org, March 2004.

10- AL- Jawhary, M ."***introduction to Sociology***" University Knowledge House, Cairo, Egypt, 2006.

11- Kadury, S. ***"CivilSociety organizations & their potential in redusing administrative corruption"*** Mustansiriya Center for Arabic & International Studies, 2008.

12- AL-Khavaji, S. Ali ***"the role of internal control systems in preventing administrative & financial corruption***" research submitted to obtain CPA, Baghdad, 2007.

13- Kuraa,A. ***"Control as ameans of Social Checking"*** 2006.

14- Mageed, L. Naji & Abood, S. Muhamad ***"Environmental Accounting, Concept, Curriculum, and Methods"*** Dr-House of Science, Baghdad, 2013.

15- Mahmud, T. Sam ***"Social Checking"*** Unpublished Phd. Dissertation, Egypt, 1986.

16- Mahmud, R. Salama & Kalbona, A. Yousif & Zrecat, A. Muhamad,***"Theoretical audit"*** AlMasirah House for distribution & publishing, 1st Ed., Oman, Joudan, 2011.

17- Maleka, B. ***"The crime of varitation under the law of prevention & control of corruption"*** unpublished master thesis, university of Wahran, Algeria, 2013.

18- AL-Mamury, A. Ali & Salih, T. Abed, The future of Iraqi economy in light of the transformation of the market economy, The ministry of Higher Education & Scientific Research, Research & D?evelopment department, 2006.

19- McGero, Hill, Deviation, Crime & Social system, UK,2003.

20- Pickett, K.H.S and Pickett, Jennifer, M.,internal control, a manager's journey, Wiley and Sons Inc., New york, 2005.

21- Salem, S. ***"Islam and Social Checking"*** Cairo, Egypt, Dar Al-Tawfiq Model.1985.

22- AL-Salim, K. Abdulrahman ***"The Theory of social Checking in Islam"*** 1st, Ed. Riyadh, Saudi Arabia, 2000.

23- Shara, M. ***"Internal Control & its implications in reducing financial Corruption,an applied study in regulatory bodies"*** Al-Mansour magazine, No. 141, 2016.

24- Subhy, S. ***"Administrative & Financial Corruption: as a phenomenon & methods of treatment"*** Dar Wael Publishing & distribution, Amman, Jordan, 2015.

25- Sullivan, J. & Shkolinkov, A. ***" Anti- Corruption Perspectives & private solutions"*** Center for International private enterprise, Washington, USA, 2005.

26- AL-Thahabi, N. Kasem ***"the impact of the internal control system in preventing administrative corruption***" a study presented to the Board of Trusteesof the Arab Institute for Certified Public Accounting, Baghdad, 2007.

27- AL-Tabakchaly, M. Waleed ***"internal & external control of Banking risk management in accordance with Basel ll"*** thesis introduction to the institute of higher accounting & financial studies, Baghdad university,2009.

28- AL-Waely, Y. K. Barakat ***"Administrative Corruption.. Concept, reasons & manifestations with reference to the experience of Iraq"*** Network news, No., 80, 2006.

29- AL- Wardat, K. Abdulla ***" Internal Audit Guide in accordance with International Standards Issued by Al-Warraq Publishing & Distribution"*** Aman, Jordan, 2006.

30- AL- Wardat, K. Abdulla ***" Internal Audit Guide in accordance with International Standards Issued by Al-Warraq Publishing & Distribution"*** Aman, Jordan, 2006.

31- Yourarticale library.com 2016.
32- AL-Zamel, M. Abdulla, Religion & Social control *" Unpublished Phd. Dissertation"* King Saud University, Saudi Arabia.